الصراع في جنوب السودان: الأسباب والنتائج

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري

جامعة بغداد/مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ قسم الدراسات الإستراتيجية

CONFLICT IN SOUTH OF SUDAN: CAUSES AND CONSEQUENCES

Assist. Prof. Dr. Ahmed Abdul Amir Al-Anbari

University of Baghdad \ Center of Strategic and International Studies\Department of Strategic Studies

المقدمة

بدايات الصراع في السودان تمتد إلى أكثر من قرن الزمن، فهي تعود إلى فترة السيطرة البريطانية على السودان، والسياسات التي اعتمدتها والإجراءات التي اتخذتها التي استهدفت فيها فصل الجنوب عن الشمال.

وبذلك تشكلت خصوصية للجنوب تطورت مع مرور الزمن إلى حالة من الخلافات والصراع الدائم مع الشمال، والتي انتهت في العام ٢٠٠٥ إلى توقيع اتفاق السلام الشامل، الذي يفترض به وضع حداً للصراع بين الشمال والجنوب. وقد تضمن الاتفاق مجموعة من الإجراءات منها إجراء استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان في العام ٢٠١١. والذي انتهى إلى انفصال جنوب السودان كدولة مستقلة، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع داخل دولة جنوب السودان، الذي بدء في مرحلة سابقة على استقلالها.

- **إشكالية البحث:**

تشهد دولة جنوب السودان حالة من الصراع الذي راح ضحيته عشرات الآلاف من المواطنين، وهو ما يستدعي من البحث طرح الأسئلة الآتية:

١. ما هي الأسباب الداخلية والخارجية للصراع؟

٢. ما هي الأسباب التي أدت إلى استمرار الصراع الداخلي بعد انفصال جنوب السودان؟

٣. ما هي النتائج التي ترتبت على الصراع في جنوب السودان؟

- **فرضية البحث:**

تأثر الصراع في جنوب السودان بمجموعة من الأسباب، منها ما يعود إلى مرحلة ما بعد استقلال دولة السودان، فضلاً عن النزعة نحو الانفصال. كما ان التوترات بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان وانشقاقها أسهم بشكل كبير في الصراع وما ترتب عليه من نتائج.

- **هيكلة البحث:**

قسم البحث إلى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وهي:

المبحث الأول: أسباب الصراع في جنوب السودان

المبحث الثاني: تطورات الصراع في جنوب السودان

المبحث الثالث: النتائج المترتبة على الصراع في جنوب السودان

المبحث الأول

أسباب الصراع في جنوب السودان

أولاً – مفهوم الصراع:

يعد الصراع من الظواهر الطبيعية والذي يأخذ أوجه كثيرة، إذ انه قد يكون ذات طابع سلمي وقد يكون ذات طابع مسلح، وقد يكون واضحا أو قد يكون غير واضح. ويمكن وصف الصراع بأنه " حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من التعارض الواعي مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة، على أساس أن الجماعات المناوئة تبدو أنها تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوي بشأن الموارد والسلطة، أي أن الصراع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر وبعضهم البعض، فهو

أكثر من التنافس، الذي هو أبسط صور الصراع، ومن صور الصراع المعقدة: الأزمة والتوتر والنزاع ". أما معهد هايدلبرغ الدولي لبحوث الصراع فيعرف الصراع على انه " تصادم المصالح (اختلاف في المواقف) على القيم الوطنية على الأقل بين طرفين من الجماعات المنظمة والدول ومجموعة من الدول، والمنظمات التي هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها ونصرة قضاياهم "[١].

والصراع هنا يمثل حالة تنافسية لأطراف الصراع التي تدرك مسبقاً عدم التوافق بينها في المواقف المستقبلية تجاه قضايا معينة، ويكون كل واحد من الأطراف مضطراً لاتخاذ موقف غير متوافق مع مصالح الطرف الأخر. وهذا يشير إلى البعد التنافسي في تعريف الصراع بعده شكلاً من أشكال السلوك للأفراد والجماعات التي تتنافس على أهداف متقاطعة، أو تتنافس على الموارد المحدودة[٢].

بهذا المعنى فإن الصراع هو حالة الاختلاف بين طرفين أو أكثر حول قضية أو قضايا عديدة، بحيث يتشكل اعتقاد بين الأطراف المتصارعة بعدم إمكانية الاتفاق في وجهات النظر بشكل سلمي وعن طريق المفاوضات والحوارات والتفاهمات، مما قد يجعل الحل لدى طرف أو لدى كل الأطراف يتحدد باللجوء إلى قوة السلاح لحسم الأمر، فضلاً عن الوسائل الأخرى.

ثانياً – أسباب الصراع الخارجية والداخلية:

عانى السودان منذ حصوله على الاستقلال في العام ١٩٥٦ من عدم الاستقرار الداخلي، إذ ان النخبة السياسية التي حكمت السودان لم تنجح في بناء دولة قوية متماسكة، وهذا أفضى إلى دولة غير مستقرة، وغير قادرة على ضمان

(١) لتفصيل أكثر ينظر: عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – المانيا، ٢٠١٨، ص٢٢ – ٢٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٤.

وحدتها، انتهى بها الأمر إلى انفصال جزء منها بدولة مستقلة، وهناك أجزاء أخرى غير مستقرة[١].

تعود البدايات الأولى للصراع في السودان إلى الفترة التي كانت فيها بريطانيا تفرض سيطرتها على السودان، وتبنيها سياسة أرادت منها فصل الجنوب عن الشمال بفرضها " الحكم الثنائي أو الإدارة المشتركة "[٢]. وساعدت اتفاقية الحكم الثنائي بريطانيا في سياستها التي أرادت منها فصل الجنوب عن الشمال. ومما تضمنته اتفاقية الحكم الثنائي[٣]:

١- ان تكون السلطة المدنية والحربية من صلاحيات الحاكم العام.

٢- يعين الحاكم العام بفرمان خديوي وبتوصية من الحكومة البريطانية.

٣- السلطة القضائية تتركز بيد الحاكم العام.

٤- إعفاء السلع المصرية المصدرة إلى السودان من الضرائب.

عملت السلطة البريطانية على عزل جنوب السودان عن شماله من خلال سياسة أمنية في ظاهرها تحيق الأمن وفي حقيقتها قهر وإذلال سكان الجنوب وعزلهم عن سكان الشمال، استهدفت بها منع التواصل بين أبناء الشمال والجنوب وعدم تداخلهم، وتوسيع الفوارق الطبيعية بينهم، وزرع بذور التباين بين الشمال والجنوب. وقد أصدرت عدة قوانين لتنفيذ هذه السياسات، ومن تلك القوانين قانون الجوازات والتصاريح، قانون المناطق المقفولة، كما أنشأت في الشمال " المجلس الاستشاري لشمال السودان " وهو لا يشمل جنوب السودان. فضلاً عن سياسات

(١) عبده مختار موسى، مسوّدة خارطة الطريق للسلام الشامل في السودان، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٧ – ٤٨، ٢٠١٥، ص٧٨.

(٢) د. ابتسام محمود جواد، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الاساسية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد ٧٢، ٢٠١١، ص٤٥٩.

(٣) د. نجاة عبد القادر الجاسم، دور الإدارة البريطانية في مشكلة جنوب السودان، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٣، تموز ١٩٩٥، ص٢٠٩ – ٢١٠.

محاربة انتشار اللغة العربية والإسلام، سعياً منها لجعله كياناً منفصلاً عن شمال السودان[١].

كما عملت السلطة البريطانية الحاكمة في السودان على إيجاد الخلافات بين الشمال والجنوب وتعزيزها، ومحاولتها منع التأثيرات العربية والإسلامية على الجنوب، وعزل الجنوب عن الشمال، وهو أمر في غاية الأهمية للسلطات البريطانية الحاكمة في السودان. إذ ان أحد أعضاء البعثات التبشيرية كتب يقول " إنه من الخطير بالنسبة للسوداني من أي من القبائل الواقعة جنوب الخرطوم ان يقوم برحلة إلى العاصمة السودانية ومهما كانت هذه الرحلة قصيرة، فمن المؤكد أنه عند عودته إلى قبيلته يعلن تحوله إلى الإسلام ". ولتحقيق ما تقدم تبنت السلطة البريطانية عدد من الإجراءات وبشكل تدريجي، منها[٢]:

١. منع الزواج بين الشمال والجنوب.
٢. منع الرجل الشمالي الذي يعمل في الجنوب من اصطحاب زوجته بعد انتهاء مدة عمله.
٣. تشكيل قوة عسكرية من المسيحيين الجنوبيين بعد ان تم سحب القوات الشمالية والمصرية.
٤. تغيير يوم العطلة من الجمعة إلى يوم الأحد.

كما حرصت الإدارة البريطانية على عدم الاختلاط بين الجنوب والشمال خشية من تأثير العادات والتقاليد العربية والإسلامية في أهل الجنوب. كما استغلت الإدارة البريطانية العامل الديني لتقسيم السودان. وفي العام ١٩٢٠ قدم عدد من الضباط الانكليز مذكرات تتعلق بجنوب السودان وكيفية فصله عن الشمال وربطه بالدول المجاورة الواقعة تحت السيطرة البريطانية. كما صدرت التعليمات إلى

(١) د. محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة صراع الهوية وإشكالية الانتماء، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر - المنصورة، ٢٠٠٧، ص١٠٠. كذلك ينظر: د. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط ٣، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٠، ص١٦٥ – ١٦٦.
(٢) د. نجاة عبد القادر الجاسم، مصدر سبق ذكره، ص٢١١ – ٢١٢.

مديري الأقاليم الثلاثة في الجنوب باستمرار التواصل مع مديري الأقاليم المناظرة لهم في دول كينيا وأوغندا، وعقد الاجتماعات السنوية لغرض التنسيق فيما بينهم لوضع السياسات المناسبة في الجنوب[١].

وقد اتخذت الإدارة البريطانية عدة إجراءات لتحقيق هدف عزل الجنوب عن الشمال ومن ثم فصله، ومنها[٢]:

١. صدور قانون في العام ١٩١٨ الذي حدد يوم الأحد عطلة رسمية في جنوب السودان.
٢. اعتماد اللغة الانكليزية لغة رسمية للبلاد في التعاملات الإدارية والتخاطب.
٣. صدور قرار رسمي في العام ١٩٢٤ بفصل الجنوب عن الشمال.
٤. المذكرة التي قدمت إلى لجنة " ملز " نصت على " استبعاد أي نفوذ إسلامي وإلحاق الجنوب بإحدى البلدان الأفريقية المجاورة: أوغندا أو أفريقيا الوسطى.
٥. منذ العام ٢٠١١ سُمح لمديري المديريات الجنوبية الثلاث بعقد اجتماعات خاصة بهم، وإقامة علاقات مع المديريات في الدول المجاورة في كينيا أو أوغندا، ولم يُلزموا بحضور اجتماعات مديروا المديريات في الخرطوم.
٦. إصدار قانون خول الحاكم العام اعتبار أي منطقة مغلقة بشكل كلي أو جزئي أمام السودانيين أو غيرهم بحسب ما يراه.
٧. يمكن اعتبار أي منطقة مغلقة أمام التجارة الخارجية بحسب ما خولته المادة (٢٣) من قانون الجوازات والهجرة.
٨. يمكن اعتبار أي إقليم في السودان منطقة مغلقة أمام الحركة التجارية، ويستثنى من ذلك أهالي الإقليم.
٩. يمنع عمال أي إقليم من العمل خارج الإقليم بحسب المادة (٢٩).

(١) المصدر نفسه، ص٢١٢.
(٢) د. محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠١ – ١٠٢.

١٠.اعتبار بعض المناطق مغلقة أمام الأجانب، ولا يسمح لهم الاقامة فيها أو عبورها الا بموافقة مدير مديرية المنطقة المغلقة، وهذه المناطق هي دارفور والاستوائية وأعالي النيل وأجزاء من شمال كردفان والجزيرة وكسلا.

١١.إصدار قانون يمنع السودانيين من ممارسة العمل التجاري بدون رخصة.

وكان بعض من تلك الإجراءات تستهدف التضييق على التجار المسلمين من السودانيين والمصريين، وتشجيع التجار المسيحيين في تلك المناطق، وهو ما عبر عنه مكماكيل في خطاب له في العام ١٩٣٠ أمام مديري المديريات بقوله ان الحكومة تشجع التجار المسيحيين وتضيق على التجار المسلمين وتوجه بتقليل الرخص التجارية لهم. واستكمالاً لسياسة عزل جنوب السودان عن شماله بدء الموظفون الإداريون في المديريات الجنوبية الطلب من التجار من سكان الشمال مغادرة الجنوب وتشجيعهم على ذلك، وعندما يكون قرارهم رفض المغادرة تمارس عليهم الضغوط. وبعد ان تم مغارة التجار الشماليين ومغادرة الحامية الشمالية منطقة الجنوب، بدأت الإدارة بإعادة ترتيب جغرافيا الجنوب، والنفوذ القبلي فيه. فأصبح الدخول إلى مناطق معينة يحتاج إلى جواز سفر وتصريح دخول والا تعرض المخالف للمحاكمة وعقوبة السجن والترحيل بعد قضاء مدة العقوبة. كما اعتبر عرض الأزياء العربية تجاوزاً خطيراً، وتم التوجيه بعرض الأزياء الأوروبية، ومنع الأسماء العربية. كل تلك الإجراءات كان الغرض منها عزل جنوب السودان عن شماله،وأن يكون للجنوب تقاليد وممارسات وعقائد ونمط في العيش تختلف كلياً عن الشمال، وبما يعزز حالة الفرقة بينهم(١).

وكان العامل الديني أحد الوسائل التي وظفتها الإدارة البريطانية لعزل الجنوب عن الشمال تمهيداً لفصله عن دولة السودان. فعملت على منع أي ظهور عربي إسلامي في منطقة جنوب السودان لخشيتها من تأثر أهالي الجنوب بالعادات والتقاليد الإسلامية واعتناقهم الدين الإسلامي. فكانت البعثات التبشيرية المسيحية

(١) المصدر نفسه، ص١٠٢ – ١٠٥.

أحد الأدوات بهذا الخصوص، إذ عملت تلك البعثات في جنوب السودان في القرن التاسع عشر بعد حصولها على موافقة العمل هناك. ومنحت البعثات التبشيرية تسهيلات كثيرة للعمل في جنوب السودان، وتأسست مطرانية وباشرت أعمالها في مناطق النيل الأبيض وجبل النوبة والخرطوم. ومن جانبها أعلنت البعثات التبشيرية انها تعمل على مساعدة القبائل على التحضر وتعزيز سلطة الحكومة واتباع أوامرها(١).

ومع ان جذور الصراع في السودان قد بدأت في فترة السيطرة البريطانية على السودان، الا انها تعززت في مرحلة ما بعد استقلال السودان بسبب السياسات التي تم تبنيها والتي عززت نزعة النزعة نحو الانفصال(٢)، فضلاً عن الحربين الأهليتين، الأولى من العام ١٩٥٥ إلى العام ١٩٧٢، والثانية من العام ١٩٨٣ إلى العام ٢٠٠٥(٣).

ويمكن تحديد أسباب الصراع في جنوب السودان بعدة أسباب، الا انها تدور حول سبب رئيس هو " صراع النخبة جنوب السودانية على السلطة والنفوذ والثروة ". ومن تلك الأسباب(٤):

١. الاختلاف في رؤى قادة المعارضة أثناء حربهم مع حكومة السودان من أجل الانفصال.
٢. الصراع بين قادة المعارضة على السلطة والمناصب الحكومية والنفوذ والثروة بعد الانفصال.

(١) د. نجاة عبد القادر الجاسم، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤ – ٢١٥.
(٢) سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٧/٥/٥، ص٩.
(3)Rens Willems & Davia Deng, Justice and Conflict in South Sudna Observations from a Pilot survey, Intersections of Truth, Justice and Reconciliation in South Sudan, University for Peace, UPEACE Center the Hague, November 2015, P. 5
(٤) سعيد إسماعيل ندا، مصدر سبق ذكره، ص٢٨ – ٣١.

٣. غياب المؤسسية والاندماج داخل المؤسسة العسكرية في جنوب السودان، وتغليب الولاءات الفرعية على الولاء للمؤسسة والوطن.
٤. غياب الطابع المؤسسي في الحزب الحاكم.
٥. أحادية الممارسة الحزبية في أرض الواقع، وتفرد حزب الحركة الشعبية بكل شئ تقريبا.
٦. انعدام الثقة بين أغلب الأطراف السياسية في جنوب السودان.
٧. ضعف الحكومة، وغياب القانون، وغياب التنمية، والتوزيع غير العادل للثروة.
٨. تأثيرات بعض الدول التي قد ترى مصالحها في استمرار الصراع في جنوب السودان.

المبحث الثاني

تطورات الصراع في جنوب السودان

بعد مفاوضات بين الأطراف تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني من العام ٢٠٠٥ الذي وضع حداً لواحد من أطول الحروب الأهلية، وأكثرها دموية في أفريقيا. وهذا الاتفاق يعد فرصة جيدة لاستعادة السلام وتحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع في السودان[1]. وقد تم الاتفاق على مجموعة إجراءات تتخذ في الفترة الانتقالية ٢٠٠٥ – ٢٠١١، ومن ضمنها إجراء الاستفتاء لتقرير مصير جنوب السودان في العام ٢٠١١. غير ان هذا الاتفاق لم يمنع استمرار أعمال العنف المسلح في جنوب السودان نفسها، والتي وصلت في العام ٢٠٠٩ إلى مستويات كبيرة من العنف المسلح.

(1) Dominique Wisler and Eltayeb Haj Ateya, Conflict Early Warning System for Sudan, Peace Research Institute, University of Khartoum, Geneva, Switzerland, February 2007, P. 77.

وللتفصيل عن أسباب الحرب الأهلية في السودان ينظر:

Marina Ottaway and Mai El-sadny, Sudan: from Conflict to Conflict, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, Middle East, May 2012, p. 4 – 23.

بدأت ملامح انشقاق سلفا كير عن جون قرنق قبل التوقيع بشكل نهائي على اتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني ٢٠٠٥، إذ ان المفاوضات طالت لمدة تصل إلى (٣٠) شهراً. كان رأي سلفا كير انه لا مبرر لاطالة أمد المفاوضات والانتظار لبعض القضايا التي يرى انها تخص الشمال، فهو لا يجد مبرراً للانتظار بعد ان حصل الجنوب على مطلبه وهو حق تقرير المصير الذي تحقق ببروتوكول ماشاكوس الذي تم التوقيع عليه في تموز ٢٠٠٢، وبالتالي فإن تمسك قرنق ببعض القضايا لا مبرر له لتعطيل التوقيع النهائي على الاتفاقية. وزادت حدة التوتر بين جون قرنق وسلفا كير إلى درجة رفض سلفا كير طلب قرنق الاجتماع معه وتحصن بإحدى مناطق جنوب السودان. وكان سلفا كير يخشى تعرضه للاعتقال، وهو سبب رفضه طلب قرنق للاجتماع معه. وبعد حصول سلفا كير على ضمانات أمنية لسلامته حضر اجتماعاً موسعاً لقيادات الحركة الشعبية. وخلال الاجتماع وجه سلفا كير انتقادات إلى جون قرنق، الذي يرد على الانتقادات لمعرفته بحجم تأثير سلفا كير في الحركة الشعبية[١].

مشروع السودان الجديد الذي كان يتبناه جون قرنق تراجع بعد وفاة قرنق في العام ٢٠٠٥. وبموت قرنق أصبح سلفا كير رئيس الحركة الشعبية ورئيس الإقليم الجنوبي والنائب الأول لرئيس الجمهورية. أولويات سلفا كير تختلف عن أولويات قرنق، إذ أن سلفا كير كان يركز على الجنوب الذي يقضي فيه معظم أوقاته، وغير مهتم بما يحصل في الشمال. وفي مناسبات كثيرة عندما يُسأل سلفا كير عن موقفه من الوحدة كان يقول " رأيي الشخصي ليس مهما، فأنا لا أملك سوى صوت واحد، والمهم ما سوف يقرره الجنوبيون ". وثمة عدد من المؤشرات دفعت باتجاه الذهاب للرأي الذي يقول ان قادة الحركة الشعبية لم يكونوا مؤمنين بقضية الوحدة، وهذا ما كشفت عنه الأزمات التي حصلت بين الشركاء في الحكومة في السنوات التي أعقبت توقيع اتفاقية السلام. وقد اتخذت الحركة الشعبية الكثير من الإجراءات

(١) هانئ رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠، ص١٣٩.

التي تؤشر بشكل واضح رغبتهم بالانفصال عن السودان، ومنها وضع رمز دولي للاتصالات يختلف عن الرمز الدولي للسودان، تغيير المناهج التعليمية وجعلها باللغة الانكليزية، سعيها إلى عقد اتفاقيات تنقيب النفط بشكل ثنائي بعيداً عن حكومة السودان. ومع مرور الأيام وتوالي الأحداث أصبح واضحاً خيار قادة الجنوب مع الانفصال، وما تصريحاتهم ومواقفهم التي اتسمت بالغموض والمناورة الا وسيلة لتجنب أي حدث ممكن أن يحصل ويؤثر في موعد الاستفتاء، فإجراء الاستفتاء بشكل سلمي يساعد في كسب الشرعية للانفصال، وبعكسه كانت المخاوف لدى قادة الجنوب من حدوث أزمات خارجة عن السيطرة ممكن أن تؤدي إلى عدم إجراء الاستفتاء، وبالتالي فإن الانفصال سيكون فاقد للشرعية(١).

في الوقت الذي انتهى فيه " اتفاق السلام الشامل " لم تكن دولة جنوب السودان قوية بما يضمن حالة من الاستقرار الأمني، فالهياكل الحكومية ضعيفة، والفساد منتشر ، وضعف الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبسبب ما تقدم جاءت دولة جنوب السودان ضعيفة وتفتقد للفاعلية وبقيادة حزب حاكم تابع للمجتمع الدولي. وبحسب رأي الدكتور عبد الوهاب الأفندي فإن الدولة في السودان وظفت من قبل أشخاص وأحزاب لتحقيق مصالحهم، إذ قال بهذا الخصوص " لقد تمت عملية بناء الدولة في السودان وفقا لتخطيط نشطاء محليين ممن تحكموا بالعملية ونجحوا في استغلال المعطيات الخارجية وتطويعها لخدمة مأربهم على نحو شامل ". بُنيت الدولة في السودان وكذلك الحال في جنوب السودان على أساس وجود رمز، وقد شجعت الدول الغربية هذا التوجه بتقديم الدعم لتعزيز قوة أفراد لهم نصيب وافر من القبول والتفضيل، وهؤلاء الأشخاص لم يعملوا لصالح دولة المؤسسات. ففي جنوب السودان كان جون قرنق يمثل رمزاً كبيراً ومهيباً والذي بنيت عملية السلام برمتها على رمزيته(٢).

(١) المصدر السابق، ص١٣٩ – ١٤٠.
(٢) جون يونغ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة: أحمد جمال أبو الليل، مكتب سطور، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٠ – ٣١.

في تصريح له في تشرين الأول ٢٠٠٩ دعا سلفا كير أهالي جنوب السودان للتصويت لصالح الانفصال. إذ قال في كلمته التي خاطب بها أهالي جنوب السودان " إن مهمتي تقتضي بقيادتكم إلى استفتاء ٢٠١١ إن هذا اليوم قريب جداً، وإني على ثقة بأننا سنشارك فيه، ولديكم الفرصة للاختيار بين أن تكونوا أحراراً في وطنكم، أو أن تكونوا مواطنين من الدرجة الثانية في بلد موحد ". وقد صرح سلفا كير في مناسبات عديدة ما يفيد بتأييده لانفصال جنوب السودان، مؤكداً على انه لا جدوى من محاولات تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب، وقد القى بالمسؤولية على الشمال لما وصل اليه الحال بين الشمال والجنوب. وبعد لقاء له مع الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في القاهرة، أكد سلفا كير في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٩ على موعد الاستفتاء، رافضاً تمديد الفترة الانتقالية إلى ما بعد العام ٢٠١١ [١].

وعانت دولة جنوب السودان من تدني مستوى اقتصادها، باستثناء صناعة النفط. وتعتمد دولة جنوب السودان في تمويل موازنتها السنوية على عائدات النفط وبنسبة (٩٨%)، كما ان حكومة جنوب السودان ولغرض توفير الأموال قامت ببيع مساحات كبيرة ن الأراضي لمنظمات عالمية تعمل في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي، كما أعلنت في وقتها عن نيتها بيع عدد من الأصول الحكومية[٢].

أما حكومة السودان فانها كانت تأمل أن سلوكها تجاه قضية جنوب السودان[٣] يحسن من مقبوليته لدى بعض الدول الفاعلة والمؤثرة في القضية

(١) هانئ رسلان، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨ – ١٣٩.
(٢) جون يونغ، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.
(٣) للتفصيل عن التوترات الحدودية بين دولتي السودان وجنوب السودان ينظر: جوشوا كريز، الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، ورقة العمل لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، العدد ٣٠، التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، ٢٠١٣، ص٩ – ١٦٦.

السودانية، مما يمكن أن يعظم فرص الاستثمار في السودان، ورفع العقوبات الأمريكية، وخفض ديونه التي تضاعفت بفعل الفوائد التي ترتبت عليها[١].

كما ان " اتفاقية السلام الشامل[٢] " نفسها حملت معها بذور عدم الاستقرار بعدم اشراكها لأطراف أخرى هم أطراف بصراعات أخرى، واستبعاد المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، كما تم استبعاد " قوة دفاع جنوب السودان " وهي قوة لا تقل عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما عزز التوقعات بامكانية اندلاع حرب جنوبية – جنوبية. وبعد وفاة جون قرنق في العام ٢٠٠٥ توصل خلفه سلفاكير مع باولينو ماتيب قائد قوة دفاع جنوب السودان " اتفاق جوبا حول الوحدة والتكامل "، الذي موجبه تم دمج مقاتلي قوة دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان[٣].

وما أن نجح الاستفتاء[٤] وتم انفصال جنوب السودان وانتهت معه مظاهر الوحدة بالنسبة لسكان جنوب السودان، حتى بدأت الانتقادات والاستياء توجه إلى حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بسبب ادعاءات سوء استخدام السلطة، وإسناد المناصب والوظائف على أساس الولاء وليس على أساس الخبرة، والفساد، وعدم تقديم الخدمات بشكل مرضي، فضلاً عن عدم القدرة في تحقيق الأمن بمناطق الريف جنوبي البلاد. كما ان مظاهر انقسام المجتمع كانت موجودة، ومنها ما بين سكان الحضر وسكان الريف، وبين المتعلمين وغيرهم، وفيما بين الأحزاب

(١) جون يونغ، مصدر سبق ذكره، ص٣٥ – ٣٦.

(٢) للتفصيل عن اتفاق السلام الشامل ينظر: تقرير رئيس المفوضية عن أوضاع النزاع في أفريقيا،EX.CL/191 (VII) الاتحاد الأفريقي، المجلس التنفيذي، الدورة العادية السابعة، سرت – ليبيا، ٦/٢٨ – ٢/٧/ ٢٠٠٥، ص٨ – ١١. كذلك ينظر: وقيع الله حمودة شطة، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات سياسية، المنتدى الاسلامي، العدد ٦، سبتمبر ٢٠١٠، ص٦١ – ٦٥.

(٣) جون يونغ، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(٤) صوت أغلبية المواطنين في جنوب السودان لصالح الانفصال عن السودان بنسبة بلغت نحو (٩٨,٨٣%). ينظر: نسرين الشحات الصباحي، دوافع "تقسيم السودان" والدور الاقليمي والدولي في الصراع، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ٢٠١٦/٧/١١، متوفر على الرابط: democraticac.de/cat=106

السياسية. ومن سمات المجتمع في دولة جنوب السودان هي غلبة الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة للمجتمع[١]، إذ ان غالبية المجتمع تستمد هويتها من القبيلة التي تبلغ نحو (١٥٠) قبيلة، التي يكون الولاء لها بشكل أساسي[٢].

بعد فترة من التوتر بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان[٣]، الحزب الحاكم في جنوب السودان، وتراكمها اندلع الصراع في جمهورية جنوب السودان في كانون الأول من العام ٢٠١٣ في العاصمة جوبا[٤]. وانقسم الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قسمين أحدهما موالي للرئيس سيلفا كير، والقسم الأخر موالي لنائب الرئيس ريك ماشار. ومن ثم تطور الصراع ليمتد إلى القوات الأمنية، وأحياء العاصمة كلها. وخلال أيام من اندلاع الصراع خلف مئات القتلى من المدنيين. ومن ثم انتشر الصراع في ولاية جونقلي، وولاية الوحدة، وولاية أعالي النيل، وهو ما أدى إلى تفكك الحركة الشعبية لتحرير السودان. شكل ريك ماشار الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة للحكومة، وهددت بالاستيلاء عل العاصمة جوبا، الا ان حكومة جنوب السودان طلبت المساعدة من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية التي تدخلت بشكل سريع في كانون الثاني من العام ٢٠١٣ مما ساعد على بقاء العاصمة تحت سيطرة الحكومة، فضلاً مساعدة بعض حلفاء الحكومة من الجماعات المسلحة. وبعد مفاوضات تم الاتفاق على وقف الأعمال العدائية،

(١) من التحديات التي واجهت بناء الدولة في جنوب السودان وتحقيق الاستقرار هو تغليب المواطنين الولاء للانتماءات الفرعية على حساب الولاء لصالح الدولة، وهو ما عزز من حالة الانكفاء داخل الجماعة، التي ساعدت على تزايد حدة الاقتتال بعد الانفصال. ينظر: د. أيمن شبانة، الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، مجلة الشؤون الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد ٣، العدد ١٢، اكتوبر ٢٠١٥، ص٤٤.

(٢) للتفصيل ينظر: جون يونغ، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٠ – ٤٠١.

(٣) للتفصيل عن أسباب الخلاف ينظر: الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، يناير ٢٠١٤، ص١ – ٦. كذلك ينظر: د. أيمن شبانة، مصدر سبق ذكره، ص٤٧ – ٤٩.

(4)Sudan and South Sudan's Merging Conflicts, Africa report, N. 223, 29 january 2015, p. 1 – 25.

وتم التوقيع على الاتفاق في كانون الثاني ٢٠١٤، الا ان أطراف الصراع لم تلتزم به بشكل كامل[١].

في شهر آب من العام ٢٠١٥ وبعد جولات عدة من مفاوضات السلام المتقطعة قامت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، توصل أطراف الصراع وأطراف أخرى معنية بالأمر إلى توقيع اتفاق لحل النزاع في جنوب السودان سمي ب (اتفاق حل النزاع). وقد تضمن الاتفاق عدة قضايا، منها[٢]:

١. تشكل حكومة وطنية انتقالية.
٢. إجراء انتخابات بعد مرور عامين ونصف.
٣. إجراء إصلاحات في مجال الأمن.
٤. انشاء " لجنة الاتحاد الأفريقي لمحكمة جنوب السودان المختلطة " لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب بموجب القانون الدولي.
٥. تشكيل " لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمشافاة ".
٦. تشكيل هيئة للتعويضات وجبر الأضرار.

وللمضي بتنفيذ الاتفاق تولى زعيم الحركة الشعبية/ جيش المعارضة رياك مشار منصب النائب الأول للرئيس في نيسان ٢٠١٦، بعد عودته إلى العاصمة جوبا. وبعدها بأيام تولى وزراء الحكومة مناصبهم، وبسبب الخلافات بين أطراف الصراع بقيت جوانب عدة في الاتفاق لم يتم تنفيذها[٣].

وفي شهر تموز ٢٠١٨ أعلن زعيم المعارضة في جنوب السودان رياك مشار بأنه سيوقع اتفاق السلام مع حكومة سلفا كير، الذي يفترض به ان ينهي

(١) جنوب السودان: تكلفة الحرب تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع، تقرير أعده Frontier Economics بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا ومركز حل النزاع وهي منظمة أوغندية، ٢٠١٥، ص٨.

(٢) لقد تحجرت قلوبنا آثار النزاع في جنوب السودان، مصدر سبق ذكره، ص٢٤ – ٢٥. للتفصيل عن الاتفاق ينظر:

Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, addis ababa, Ethiopia, 17 august 2015, p. 5 – 50.

(٣) لقد تحجرت قلوبنا آثار النزاع في جنوب السودان، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

خمس سنوات من الحرب في جنوب السودان، أدت إلى مقتل عشرات الآلاف من المواطنين، ونزوح الملايين منهم. هذا الإعلان جاء بعد مفاوضات بين رئيس دولة جنوب السودان سلفا كير وزعيم المعارضة رياك مشار. استمرت لعدة أسابيع بوساطة العاصمة السودانية الخرطوم. ووقع الطرفان على عدة اتفاقيات، منها اتفاق وقف دائم لإطلاق النار، واتفاق تقاسم السلطة، والذي وفقاً له سيعود رياك مشار إلى منصبه نائباً أول للرئيس[١].

المبحث الثالث

النتائج المترتبة على الصراع في جنوب السودان

من النتائج التي ترتبت على الصراع في جنوب السودان وشكلت انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، وفاة نحو (١،٩) مليون انسان للمدة ١٩٨٣ – ٢٠٠٥، وهي المدة التي شهدت الحرب الأهلية الثانية في جنوب السودان، أما قتلاً أو توفوا بسبب المجاعة التي تسببت بها الحرب، وهذا العدد يعادل خمس عدد السكان في جنوب السودان، كما بلغ عدد السكان الذين نزحوا نزوحاً داخلياً نحو (٤) ملايين[٢]، وفي العام ٢٠٠٩ نتج عن الصراع نحو (٢٥٠٠) قتيل، ونحو (٣٥٠,٠٠٠) مشرد[٣]. وكما موضح في الجدول (١).

جدول (١) مناطق جنوب السودان التي شهدت صراعات مسلحة في العام ٢٠٠٩ وأعداد القتلى والجرحى والمشردين

الشهر	الموقع	الولاية	الجرحى	القتلى	المشردون
آذار	ليكونغولي	جونقلي	٤٥	٤٥٠	٥٠٠٠

(١) جنوب السودان: رياك مشار زعيم المعارضة يعود عن رفضه ويقبل توقيع اتفاق السلام، ٢٠١٨/٨/٢٩،
https://www.france24.com/ar/

(٢) لقد تحجرت قلوبنا آثار النزاع المسلح في جنوب السودان على الصحة النفسية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٣) للتفصيل ينظر: كلير مك إيفوي واميل ليبرن، مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، الغدد ٢٠، مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، ٢٠١٠، ص١٣ – ٤٠.

نيسان	أكوبو	جونقلي	٧٠	٢٥٠	١٥٠٠٠
أيار	توركيج	أعالي النيل	٥٧	٧١	١٠٠٠٠
حزيران	نيارام	أعالي النيل	٣٨	٦٠	١٠٠٠٠
آب	ميرينغ	جونقلي	١٨	١٨٥	/
آب	بانيانغور	جونقلي	٦٤	٤٢	٢٤٠٠٠
أيلول	دوك باديت	جونقلي	١٠٠	١٦٠	/
تشرين الأول	تيركيكا	وسط الأستوائية	/	٣٠	٢٢٠٠٠
المجموع			+ ٣٩٢	١٢٤٨	+ ٨٦٠٠٠

المصدر: كلير مك إيفوي واميل ليبرن، مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، ٢٠١٠، ص٢٥.

وبعد تجدد الصراع في كانون الأول ٢٠١٣ وفي العام الأول منه وطالت المدنيين هجمات أدت إلى قتل المدنيين، وانتهاك حقوق الإنسان، إذ تعرضت المستشفيات والمساجد والكنائس وقواعد تابعة للأمم المتحدة إلى هجمات، كما ان هناك ما يشير إلى وقوع حالات انتهاك لحقوق الإنسان. ومن تلك النتائج[١]:

١- على مستوى الخسائر البشرية وانتهاك حقوق الإنسان:

نتيجة الصراع وقعت حالات إعدام بدون محاكمات، وحالات اختفاء قسري، وغيرها من الانتهاكات. وبسبب الصراع اضطر نحو مليوني شخص من سكان جنوب السودان إلى النزوح، وقد اتخذوا أكثر من وجهة فمنهم من توجه إلى دول جوار جنوب السودان كما في إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا، ومنهم من توجه إلى قواعد الأمم المتحدة. وبخصوص عدد القتلى نتيجة الصراع فقد قدرته مجموعة الأزمات الدولية بأنه يتراوح بين (٥٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠) قتيل.

(١) جنوب السودان: تكلفة الحرب تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع، مصدر سبق ذكره، ص٨.

٢- على المستوى الاقتصادي:

أ- تتزايد الاحتياجات الإنسانية مما يفاقم الأزمة التي يمر بها سكان جنوب السودان. فبسبب الصراع وحالات النزوح الكبيرة وتراجع مستويات الإنتاج الزراعي، تشير التقارير الصادرة عن وكالات المساعدات إلى وجود نحو (٤) مليون انسان يعانون نقصاً كبيراً في الغذاء، وهذا العدد يمثل نحو ثلث عدد السكان. فضلاً عن تراجع الناتج الاجمالي المحلي، وارتفاع تكلفة الصراع.

كما نتائج الصراع في جنوب السودان كان لها أثاراً سلبية على دول جوارها، لاسيما فيما يتعلق بالتكاليف الاقتصادية التي تحملتها نتيجة للصراع، كما في حال السودان وأوغندا. فالسودان يتحمل تكاليف اللاجئين من السكان الذين فروا من الصراع في جنوب السودان، كما أثر تراجع التجارة بين البلدين نتيجة الصراع على تأمين الغذاء في المناطق الحدودية بين الدولتين. كما تأثرت أوغندا من الناحية الاقتصادية أيضاً نتيجة الصراع في جنوب السودان، إذ أثر الصراع في تراجع نمو ناتجها الإجمالي المحلي نتيجة عودة العمالة الأوغندية التي كانت تعمل في جنوب السودان إلى بلدها نتيجة الصراع، وهو ما انعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي فيها نتيجة انخفاض تحويلات العمالة. كما تطلب تدخلها العسكري في الصراع زيادة إنفاقها العسكري عدة أضعاف ما كان مخصصاً في موازنة العام ٢٠١٣ – ٢٠١٤.

ومن نتائج الصراع التي طالت السكان في جنوب السودان منع وصول المساعدات الانسانية من المواد الغذائية والطبية إلى السكان المدنيين. ونتيجة الصراع ترك نحو (٢,٢) مليون شخص منازلهم، منهم نحو (١,٦) مليون نازح داخلي، ونحو (٦٠٠) الف نازح في الدول المجاورة[١].

(1)Rens Willems & Davia Deng, op, cit, P. 5

الخاتمة

انفصل جنوب السودان في العام ٢٠١١ عن دولة السودان لتشكل دولة مستقله عنه، بعد استفتاء جرى لمواطني جنوب السودان في العام ٢٠١١، وتم التصويت لصالح انفصال جنوب السودان. وانفصال جنوب السودان له أسبابه التي أرتبطت في جزء منها بفترة السيطرة البريطانية على السودان، وفي جزء أخر بمرحلة ما بعد استقلال السودان، وفي جزئها الأخر بمرحلة ما بعد الاستفتاء وانفصالها عن السودان وتشكيلها دولة مستقلة هي دولة جنوب السودان.

بهذا المعنى، فإن الصراع في جنوب السودان له أسبابه التي ارتبطت بفترتي ما قبل الانفصال وبعده. فسرعان ما اختلف أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان فيما بينهم، لينتهي الأمر إلى انشقاق الحركة إلى فريقين، وهو ما أسهم في استمرار الصراع في جنوب السودان، ونتائجه السلبية التي طالت عشرات الآلاف من المواطنين بين قتيل وجريح، فضلا عن الخسائر المالية لهذا الصراع. فالصراع على السلطة والمناصب الحكومية والنفوذ والثروة، فضلاً عن غياب الثقة بين أغلب الأطراف، أسباب رئيسة للصراع في جنوب السودان واستمراره، وعدم نجاح الاتفاقات العديدة التي عقدت بين أطراف الصراع.

ومن المؤكد ان أي اتفاق للسلام يتفق عليه بين الأطراف لا يكتب له النجاح ولا يتمكن من الصمود ما لم تعالج الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تجدد الصراع في جنوب السودان منذ العام ٢٠١٣.

المصادر

- **المصادر باللغة العربية:**

أولاً- الكتب:

١- جون يونغ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة: أحمد جمال أبو الليل، مكتب سطور، القاهرة، ٢٠١٤.

٢- عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – المانيا، ٢٠١٨.

٣- محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة صراع الهوية وإشكالية الانتماء، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر – المنصورة، ٢٠٠٧.

٤- محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط ٣، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٠.

ثانياً – البحوث والدراسات:

١- ابتسام محمود جواد، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الاساسية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد ٧٢، ٢٠١١.

٢- أيمن شبانة، الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، مجلة الشؤون الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد ٣، العدد ١٢، اكتوبر ٢٠١٥.

٣- جوشوا كريز، الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، ورقة العمل لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، العدد ٣٠، التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، ٢٠١٣.

٤- سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٧.

٥- عبده مختار موسى، مسوّدة خارطة الطريق للسلام الشامل في السودان، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.

٦- كلير مك إيفوي واميل ليبرن، مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، الغدد ٢٠، مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، ٢٠١٠.

٧- نجاة عبد القادر الجاسم، دور الإدارة البريطانية في مشكلة جنوب السودان، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٣، تموز ١٩٩٥.

٨- نسرين الشحات الصباحي، دوافع "تقسيم السودان" والدور الاقليمي والدولي في الصراع، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ٢٠١٦/٧/١١، متوفر على الرابط: democraticac.de/cat=106

٩- هانئ رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠.

١٠- وقيع الله حمودة شطة، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات سياسية، المنتدى الاسلامي، العدد ٦، سبتمبر ٢٠١٠.

ثالثاً – التقارير:

١- تقرير رئيس المفوضية عن أوضاع النزاع في أفريقيا،(VII) EX.CL/191 الاتحاد الأفريقي، المجلس التنفيذي، الدورة العادية السابعة، سرت – ليبيا، ٦/٢٨ – ٧/٢/ ٢٠٠٥.

٢- جنوب السودان: تكلفة الحرب تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع، تقرير أعده Frontier Economics بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا ومركز حل النزاع وهي منظمة أوغندية، ٢٠١٥.

٣- الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، يناير ٢٠١٤.

- **المصادر باللغة الانكليزية:**

1- Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, addis ababa, Ethiopia, 17 august 2015.

2- Dominique Wisler and Eltayeb Haj Ateya, Conflict Early Warning System for Sudan, Peace Research Institute, University of Khartoum, Geneva, Switzerland, February 2007.

3- Marina Ottaway and Mai El-sadny, Sudan: from Conflict to Conflict, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, Middle East, May 2012.

4- Rens Willems & Davia Deng, Justice and Conflict in South Sudna Observations from a Pilot survey, Intersections of Truth, Justice and Reconciliation in South Sudan, University for Peace, UPEACE Center the Hague, November 2015.

5- Sudan and South Sudan's Merging Conflicts, Africa report, N. 223, 29 january 2015.

kirkuk university - college of law and political science

الملخص:

الصراع في جنوب السودان بدء قبل التوقيع بشكل نهائي على اتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني ٢٠٠٥ مع بدايات انشقاق سلفا كير عن جون قرنق. وزادت حدة التوتر بين الطرفين إلى درجة رفض سلفا كير طلب الأخير الاجتماع معه وتحصن بإحدى مناطق جنوب السودان. شهد جنوب السودان صراعات داخلية عنيفة راح ضحيتها عشرات ألآلاف بين قتيل وجريح ومشرد. وبعد انفصال جنوب السودان ومع تصاعد حدة التوترات بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحزب الحاكم في جنوب السودان، وتراكمها اندلع الصراع في جمهورية جنوب السودان في كانون الأول من العام ٢٠١٣ في العاصمة جوبا. ومن النتائج التي ترتبت على الصراع في جنوب السودان قتل المدنيين، وانتهاك حقوق الإنسان. كما اضطر عدد كبير من السكان إلى النزوح سواء إلى دول الجوار أم إلى قواعد الأمم المتحدة. على المستوى الاقتصادي تزايدت الاحتياجات الإنسانية، وترافق معها تراجع مستويات الإنتاج الزراعي، الناتج الإجمالي المحلي، لتزداد بالتالي معاناة سكان جنوب السودان.

ABSTRACT:

The topic area of this paper deals with the conflict in South of Sudan, this conflict started after the separation into political separation between John Garang and Salva Kiir, before signing the covenant of comprehensive peace in Sudan. Politically, this separation has led to the internal war in South of Sudan resulting numbers of victims, violating human rights, and displacing many civilians. Whereas conomically, humanitarian needs have been increased, production level has been declined, general domestic production has been decreased, all these effects stroke the people of South of Sudan.

kirkuk university - college of law and political science